

انكماش نشاط القطاع الخاص غير النفطي للشهر الـ 26 على التوالي



الأحد 5 فبراير 2023 06:32 م

أظهر مسح اليوم الأحد، أن الانكماش في نشاط القطاع الخاص غير النفطي في مصر دخل شهره السادس والعشرين على التوالي مع تأثر الأعمال سلبا بارتفاع التضخم والنقص المستمر في العملات الأجنبية □ وانخفض مؤشر مديري المشتريات لمصر الصادر عن مؤسسة "ستاندرد آند بورز غلوبال" إلى 45.5 نقطة في يناير من 47.2 نقطة في ديسمبر/كانون الأول، وهو أقل بكثير من المستوى المعايير عند 50 نقطة الذي يشير إلى نمو النشاط الاقتصادي □ وقالت "ستاندرد آند بورز غلوبال" "عانى الاقتصاد المصري غير النفطي من انكماش حاد في ظروف التشغيل في يناير/كانون الثاني إذ أدى انخفاض الجنيه إلى تسارع كبير في ضغوط الأسعار".

وارتفع المؤشر الفرعي لأسعار المدخلات الإجمالية إلى 72.3 نقطة من 65 نقطة في ديسمبر وزاد المؤشر الفرعي لأسعار الشراء إلى 72.7 نقطة في أعلى قراءة له منذ الأشهر التي أعقبت خفض قيمة العملة إلى النصف بعد اتفاق سابق مع صندوق النقد الدولي في عام 2016. وكان المؤشر الفرعي لأسعار الشراء سجل 64.3 نقطة في ديسمبر/كانون الأول □ وقالت "ستاندرد آند بورز غلوبال" "ما يقرب من نصف الشركات التي شملها المسح شهدت زيادة في تكاليف الشراء منذ نهاية العام الماضي، ما أدى إلى ارتفاع قوي وسريع في النفقات الإجمالية".

كان الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أفاد الشهر الماضي بأن التضخم الأساسي في مصر قفز إلى أعلى مستوى في خمس سنوات عند 21.3%، في ديسمبر/كانون الأول □ وأشارت "ستاندرد آند بورز غلوبال" إلى أن ضغوط التضخم المتزايدة والتأثير على الطلب أدى إلى انكماش حاد في الإنتاج عبر القطاع غير النفطي في يناير/كانون الثاني □ وأضافت "بعض الشركات قالت إن قيود الاستيراد أدت إلى مزيد من النقص في الإمدادات مما أعاق النشاط وساهم في الارتفاع المستمر في الأعمال المتراكمة".

وانخفض المؤشر الفرعي للإنتاج إلى 42.3 نقطة في يناير/كانون الثاني من 44.8 نقطة في ديسمبر/كانون الأول كما هبط المؤشر الفرعي للطلبات الجديدة إلى 42.6 نقطة من 45.5 نقطة □ ولا تزال مصر تعاني من نقص في العملات الأجنبية على الرغم من انخفاض سعر صرف الجنيه المصري بنحو 50%، منذ مارس وإبرام البلاد اتفاقا مع صندوق النقد الدولي على حزمة إنقاذ جديدة بقيمة ثلاثة مليارات دولار في ديسمبر □ وقال ديفيد أوبن الخبير الاقتصادي في "ستاندرد آند بورز غلوبال" "نقص الدولار زاد بشكل كبير من التحديات الاقتصادية التي واجهت مصر في 2022 ومن المرجح أن يظل مشكلة كبيرة هذا العام".

وأضاف "وبناء عليه، انخفضت توقعات الأعمال للأشهر الاثني عشر القادمة إلى ثالث أدنى مستوى لها على الإطلاق مع توقع الشركات أن تؤدي القضايا المتعلقة بالعرض والسعر إلى إعاقة الطلب بشكل أكبر".